منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك)

إحاطة موجزة حول

أوروبا تراقب مستويات مخزوناتها من الغاز قبل حلول فصل الشتاء

سبتمبر 2026

إعداد الدكتور / سفيان أوجيدة

باحث اقتصادي أول - الإدارة الاقتصادية

المقال صدر في الموقع الإلكتروني لمعهد أكسفورد لدراسات الطاقة وقد تم ترجمته إلى اللغة العربية بإذن من المعهد

أوروبا تراقب مستويات مخزوناتها من الغاز ...
قبل حلول فصل الشتاء

يلعب تخزين الغاز دورًا حاسمًا في ضمان أمن إمدادات الغاز خلال أشهر الشتاء، لا سيما عندما يصل استهلاكه إلى ذروته. قبل ثلاثة أشهر من حلول فصل الشتاء، لم تشهد احتياطيات الغاز الأوروبية أدنى مستوياتها منذ بدء تسجيل البيانات.

بحيث وصلت مستويات تخزين الغاز في أوروبا إلى أدنى مستوياتها منذ فترة طويلة تقريبًا ~58% فقط، وهو مستوى لم يُشهد منذ عام 2021، العام الذي بدأت فيه روسيا بتقليص إمداداتها إلى أوروبا، مما يعرضها لخطر حدوث صدمات محتملة في الأسعار هذا الشتاء في ظل تعطل تدفقات الغاز الطبيعي المُسال جراء إغلاق "مضيق هرمز"، فضلاً عن محدودية الطلب على إعادة التعبئة خلال فصل الصيف.

في ظل هذه الظروف، تبقى العديد من الأسئلة الأكثر طرحًا، منها: هل من الممكن أن تعاني أوروبا من نقص في الغاز هذا الشتاء؟ هل تتجه أوروبا نحو "أزمة غاز ثانية" – بعد تلك التي شهدتها عام 2022 – في غضون خمس سنوات؟

- **مخزونات غير كافية وزيادة الاعتماد على الواردات**

بلغت نسبة امتلاء مخزونات الغاز الطبيعي في الاتحاد الأوروبي ما بين 57% إلى 58% في أوائل أغسطس 2026 — وهو أدنى مستوى لهذه الفترة من العام مقارنةً بالأعوام الماضية.

ووفقًا للتقديرات، إذا استمر معدل الواردات الحالي، فقد يصل مستوى مخزونات الغاز في الاتحاد الأوروبي إلى 75% فقط من طاقته بحلول نوفمبر 2026 – وهو أقل كثيرًا من الهدف البالغ 90% الذي حددته بروكسل. ويفسر هذا بأن دول الكتلة الأوروبية ستواجه موسم التدفئة بهوامش تخزين الغاز إلى مستويات متدنية، وتكون أكثر تعرضًا لارتفاع الأسعار، وقدرة أقل على الاستجابة لأي انقطاعات جديدة في الإمدادات.

وما يزيد الوضع تفاقمًا الاعتماد المتزايد على الغاز الطبيعي المُسال بعد خفض الواردات الروسية عبر خطوط الأنابيب، ضمن خطة "REPowerEU"، والذي أصبح أكثر تكلفة وأكثر عرضة للأزمات الدولية.

- **أهمية فصل الصيف لإعادة تعبئة مخزونات الغاز**

يُعدّ فصل الصيف، تحديدًا لقلة استخدام التدفئة، الفترة التي يُعيد فيها مشتري الغاز إعادة تعبئة مخزونات الغاز. إلا أن الوضع خلال هذا الصيف، وبالتحديد خلال هذه الأسابيع الأخيرة، صار جد مُقلق بسبب احتياطيات

الغاز داخل الاتحاد الأوروبي التي لا تتجاوز 58% فقط من طاقتها الاستيعابية، مقارنةً بمتوسط 74% في هذا الوقت من العام خلال السنوات الخمس الماضية.

في هذه الفترة من العام، ينبغي أن يكون متوسط مستوى امتلاء الخزانات في أوروبا ما بين 75-80%. مع ذلك، ووفقًا لرابطة مشغلي البنية التحتية للغاز في أوروبا (GIE)، فإن مرافق التخزين الأوروبية ممتلئة بنسبة تقارب 58% فقط. وهو مستوى لم يسبق له مثيل منذ عام 2021، وهو العام الذي بدأت فيه روسيا بتقليص إمداداتها من الغاز إلى أوروبا.

- **الهدف الأوروبي المتمثل في بلوغ نسبة 90% بحلول نوفمبر يبتعد**

في إطار خطة "REPowerEU"، تحدد اللائحة الأوروبية بشأن تخزين الغاز، التي تم اعتمادها في عام 2022 عقب الأزمة الروسية، هدفًا يتمثل في الوصول إلى نسبة لا تقل عن 90% من الطاقة الاستيعابية بحلول الأول من نوفمبر من كل عام، أي قبل حلول فصل الشتاء. كما تُطبق الأهداف المرحلية على مدار العام.

وتهدف هذه اللائحة إلى تحسين استعدادات الاتحاد الأوروبي لفصل الشتاء من خلال تحديد هدف مُلزم للاتحاد. وهذا أمرٌ بالغ الأهمية، لا سيما إذا أخذنا في الاعتبار أن سعة مرافق تخزين الغاز في الاتحاد الأوروبي قادرة على تغطية ما يصل إلى ثلث الطلب على الغاز في فصل الشتاء، حتى وإن كان الاتحاد قد واصل منذ ذلك الحين خفض استهلاكه من الغاز. وبذلك، يُعد هذا الهدف أحد أهمّ مفاتيح أمن إمدادات الطاقة في أوروبا.

وفي هذه الظروف الجيوسياسية الراهنة والمعقدة، خففت بروكسل من هذا الهدف هذا العام، مطالبةً العواصم الأوروبية أن تستهدف نسبة 80% "في ظل ظروف صعبة" وسمحت لبعض الدول الأعضاء بالاكتفاء بنسبة استيعابية تصل إلى 70% فقط، وذلك تحديدًا لتجنب الاندفاع الجميع في نفس الوقت إلى السوق مما قد يؤدي إلى ارتفاع الأسعار بشكل حاد.

كما أن الانسحاب التدريجي للغاز الروسي يزيد من تعقيد المعادلة الأوروبية. فقد تم حظر الواردات عبر خطوط الأنابيب بموجب عقود قصيرة الأجل في الاتحاد الأوروبي منذ يونيو، كجزء من الجدول الزمني للخروج من الغاز الروسي الذي صوتت عليه الدول الأعضاء الـ 27.

- **وضع ألمانيا محط الأنظار**

يُثير وضع ألمانيا، أكبر مستهلك للغاز في أوروبا، القلق بشكل خاص. فمستوى احتياطياتها من الغاز بلغ 47%، وهو أدنى مستوى تاريخي، مدفوعة ببطء عملية إعادة التعبئة خلال فصل الصيف، وارتفاع أسعار الغاز في ظل الظروف الحالية، ونقص إمدادات الغاز الطبيعي المسال العالمية.

وبذلك، تُعد ألمانيا نقطة الضعف الأكبر في الاتحاد الأوروبي، نظرًا لحجمها الهائل الذي يعني أن أي نقص في الغاز فيها قد يؤثر على الدول المجاورة، مما قد يؤدي إلى ارتفاع الأسعار في جميع أنحاء دول الكتلة إذا لم تُعِد تجديد احتياطياتها.

ومع ذلك، من المفترض نظريًّا أن تقدم برلين، في حالة حدوث نقص، مساعدة طارئة لبعض شركائها مثل إيطاليا وسويسرا والنمسا والدنمارك. بعبارة أخرى، قد يكفي مجرد نقص في الغاز في ألمانيا لإحداث ارتفاع حاد في الأسعار على مستوى القارة بأكملها. وفي الوقت الحالي، ترفض ألمانيا التدخل المباشر في سوق الغاز، خشية أن يُنظر إلى أي تدخل على أنه علامة ضعف، وبالتالي يُسهم في الارتفاع الحاد في الأسعار.

ويرى المختصون في الشأن الأوروبي بأن أوروبا تتحمل تبعات قرارات السياسة الطاقية الألمانية وهذا ما قد يواجه المستهلكون ارتفاعًا في تكاليف الطاقة ونقصًا محتملًا في الإمدادات إذا لم تُسرع حكومات الاتحاد الأوروبي في إعادة ملء احتياطيات الغاز.

- **السياسات الأوروبية بالتوجه نحو الطاقات المتجددة**

يهدف الاتحاد الأوروبي إلى تحقيق الحياد الكربوني بحلول عام 2050 وتقليل اعتماده على الوقود الأحفوري. ويتولى البرلمان الأوروبي والمفوضية توجيه هذا الانتقال مع ترك حرية اختيار مزيج الطاقة للدول الأعضاء.

وفي ظل هذا التوجه، لطالما قدمت السياسات الأوروبية طاقة الرياح والطاقة الشمسية كأدوات قادرة على استبدال مصادر الطاقة التقليدية بسرعة. لكن الواقع الصناعي مختلف تمامًا. فالغاز الطبيعي لا يزال يلبي حصة حاسمة من احتياجات الطاقة للشركات وللتدفئة المنزلية.

كما أن اعتماد مصادر الطاقات المتجددة – الطاقة الشمسية وطاقة الرياح – بشكل مباشر على الظروف الجوية، يمكن أن يؤدي إلى اختلال توازن الشبكة الكهربائية إذا كان النظام يفتقر إلى المرونة لا سيما في حالة عدم امتلاك قدرات تخزين كافية لضمان الاستمرارية على نطاق واسع.

وبالتالي، يبقى الغاز ضروريًا بحيث لا زال يشكل حصة أكبر في مزيج الطاقي الأوروبي، كما أن تقليص حصته على المدى المتوسط/الطويل تكون له عواقب وخيمة بشكل خاص على القطاعات ذات الاستهلاك المرتفع للطاقة: مثل الصناعات الكيميائية، وصناعة الصلب، وصناعة الزجاج، وصناعة الورق، وصناعة السيراميك، وصناعة الأسمدة.

- **من المتوقع أن تظل أسعار الغاز مرتفعة**

منذ منتصف شهر يونيو، ارتفعت أسعار الغاز الأوروبي ارتفاعًا حادًّا، في حين لا تزال المخزونات عند مستويات منخفضة تاريخيًّا بالنسبة لهذه الفترة من العام. كما أدى ارتفاع الأسعار إلى نتيجة عكسية: فبدلاً من تسريع عمليات الشراء خلال موسم التعبئة، ساهم في إبطاء الواردات.

في بداية هذا الأسبوع، ارتفعت أسعار الغاز الطبيعي في أوروبا، مواصلةً بذلك مكاسبها القوية التي استمرت يومين، وذلك بعد انهيار جهود الوساطة الدبلوماسية في الشرق الأوسط، مما أعاد إحياء المخاوف من استمرار نقص الإمدادات خلال فصل الشتاء .

وقفزت العقود الآجلة للغاز الهولندي للشهر المقبل إلى 61,80 يورو للميغاواط/ساعة، لتعزز مكاسبها الكبيرة التي بلغت نسبة 8% خلال الجلسة السابقة... وأعاد المتداولون إدراج علاوة كبيرة لمخاطر الجيوسياسية.

وبالتالي صارت أوروبا تواجه معضلة: فإذا اشترت اليوم، فستتحمل تكاليف باهظة ستقع على عاتق الشركات والأسر المعيشية. وإذا أجلت مشترياتها، فإنها تخاطر بدخول فصل الشتاء باحتياطيات وبمخزونات غير كافية. وفي كلتا الحالتين، سيكون الثمن السياسي والاقتصادي باهظًا.

وفي ظل هذه الظروف، سيكون هناك بلا شك ارتفاع في الأسعار، لا سيما إذا بقي مضيق هرمز مغلقًا واستمر تعطيل تصدير الغاز الطبيعي المُسال من قطر والإمارات.

ووفقًا للعديد من المختصين، فإن السعر المرجعي الأوروبي للغاز "سيظل مرتفعًا لبقية العام"، بمتوسطات شهرية تتراوح بين 55 و62 يورو للميغاواط/ساعة. وتتنافس آسيا، والصين على وجه الخصوص، المتأثرة بشدة بأزمة مضيق هرمز، بشكل مباشر مع أوروبا لجذب شحنات الغاز الطبيعي المُسال المتاحة، مما يُؤجج ارتفاع الأسعار. ويرى العديد من المختصين بأنه في الوقت الحالي، سنرى أن الغاز الطبيعي المُسال يتدفق أكثر نحو آسيا منه إلى أوروبا، لأن الأسعار هناك أعلى.

من جهة أخرى، وضمن توقعاته لأسعار الغاز، رفع "بنك أوف أمريكا" (BofA) توقعاته لمؤشر المرجعي الرئيسي لأسعار الغاز الأوروبي (TTF) خلال فصل الشتاء إلى 65 يورو للميغاواط/ساعة، في حين كان السعر عند 33 يورو للميغاواط/ساعة في الربع الثالث من عام 2026 و36 يورو للميغاواط/ساعة في نهاية عام 2025. وإذا لم يتم فتح مضيق هرمز بشكل موثوق بحلول فصل الشتاء، فإن البنك يتوقع أن ترتفع الأسعار إلى ما يزيد عن 80 يورو للميغاواط/ساعة.

وفي ظل دخول المشترين الأوروبيين في مناقصات شرسة مع المستوردين الآسيويين على شحنات الغاز الطبيعي المُسال الفورية، غير المربوطة بعقود، يحذر محللو الطاقة من أن الأسعار المرجعية للغاز الطبيعي ستظل عند الحد الأدنى للسعر مرتفعة، خاصةً إذا استمرت الظروف الحالية.

- **أوروبا تدفع ثمن الحلول البديلة و/أو الخيارات الاستراتيجية**

تقترب أوروبا من فصل الشتاء في حالة هشاشة لا تعود على العوامل الجوية (الطقس) فقط، بل أيضًا على **الخيارات الاستراتيجية** التي اتُخذت خلال السنوات الأخيرة. فمخزونات الغاز أقل من المستويات المطلوبة/الضرورية، في حين يتناقص توافر الديزل في الوقت الذي تحتاج فيه إلى مزيد من الأمن الطاقي.

وإذا كان من المؤكد أن أوروبا طورت بشكل كبير بنيتها التحتية لاستيراد الغاز الطبيعي المُسال منذ عام 2022، في ظل خطة "REPowerEU"، من أجل استبدال الغاز الروسي، إلا أنها تجد نفسها الآن أكثر عرضة لتقلبات السوق العالمية حيث تذهب شحنات الغاز إلى المزايد الأعلى. في هذه السوق، تتقدم آسيا بعطاءات أعلى للحصول على شحنات غاز بديلة ما يزيد من حدة المنافسة مع الدول الأوروبية.

وقد أدت الاضطرابات في **"مضيق هرمز"** إلى انخفاض إنتاج الغاز الطبيعي المُسال العالمي بنحو 20% لأكثر من خمسة أشهر. وأدى ذلك إلى انخفاض الإنتاج القطري بنحو 90% على أساس سنوي. وتُعد قطر ثاني أكبر دولة منتجة للغاز الطبيعي المسال في العالم بعد الولايات المتحدة، وقد تؤدي البنية التحتية المتضررة والقيود المفروضة على الشحنات إلى تراجعها إلى مرتبة تلي أستراليا في تصدير الغاز الطبيعي المسال عالميًا. وكان الغاز القطري أحد المصادر الأكثر فائدة لأوروبا. ويدفع انخفاض إمداداته الاتحاد الأوروبي إلى التوجه بشكل أكبر نحو الإمدادات الأمريكية، التي تتميز بارتفاع تكاليف الاستخراج والتسييل والنقل وإعادة التغويز.

ويرى المختصين بأن إغلاق مضيق هرمز تسبب في شلل البنية التحتية للصادرات القطرية من الغاز المسال مما أظهر مدى هشاشة **"النموذج الأوروبي الجديد"** الذي صار يعتمد بشكل كبير على كميات كبيرة من الغاز الطبيعي المُسال – بدلًا من الغاز عبر خطوط الأنابيب – كوسيلة لتنويع الموردين وطرق الإمدادات للحصول على الغاز في ظروف صعبة للغاية.

- **نحو شبح "أزمة غاز جديدة" في أوروبا**

بعد مرور أكثر من أربع سنوات على أزمة الطاقة الناجمة عن الأزمة الروسية-الأوكرانية، يثير انخفاض مستويات التخزين والتوترات في منطقة الشرق الأوسط مخاوف من صعوبات الإمدادات وارتفاع

الأسعار. فقد تسبب الصراع بين الولايات المتحدة وإيران إلى تعطيل تعبئة مرافق التخزين الأوروبية، التي انخفضت إلى أدنى مستوياتها، مما أدى إلى إحياء المخاوف بشأن الإمدادات والأسعار خلال فصل الشتاء.

كما أدى الإغلاق الفعلي لمضيق هرمز أمام معظم السفن إلى تعطيل حوالي 20% من الطاقة الإنتاجية العالمية للغاز الطبيعي المُسال الواقعة على الجانب الآخر من هذا الممر، حيث أوقفت قطر تشغيل الجزء الأكبر من منشآتها في رأس لفان، التي تبلغ طاقتها الإنتاجية 77 مليون طن سنويًا.

تُسلّط الأحداث الحالية في الشرق الأوسط الضوء (مرة أخرى) على مواطن الضعف في قطاع الطاقة الأوروبي. في الوقت الذي تتخذ فيه الدول الأعضاء إجراءات متفرقة، مع إعطاء الأولوية للمدى القصير، تدعو المفوضية الأوروبية إلى التنسيق ووضع توجيهات طويلة الأمد لكي يكتسب الاتحاد الأوروبي مزيدًا من الاستقلالية.

ولمواجهة أزمات الطاقة، أوصى الاتحاد الأوروبي بعدة تدابير لا سيما إعادة تكوين مخزونات الغاز تدريجيًا استعدادًا لفصل الشتاء المقبل خاصةً أن دول الاتحاد الأوروبي تعتمد اعتمادًا كبيرًا على بقية العالم في هذا المجال. ورغم أن اعتماد أوروبا على الدول المصدرة للغاز المُسال من منطقة الشرق الأوسط يبقى محدودًا –تقلصت حصة قطر من 21% عام 2021 إلى 7% عام 2025 – فإن دول الاتحاد لا تزال عرضة لتقلبات تكلفة الطاقة على الصعيد العالمي، لا سيما الغاز الأمريكي الذي ارتفعت حصته من 28% عام 2021 (قبل الأزمة) إلى 58% عام 2025 (بعد الأزمة) ومن شأنه أن يزيد من فاتورة استيراد الغاز في الاتحاد الأوروبي حيث تُحدد الأسعار في الأسواق الدولية.

- **الخلاصة**

عادةً ما يكون فصل الصيف هو الفترة التي يُعيد فيها مشتري الغاز تعبئة المخزونات الجوفية مستفيدين من انخفاض الأسعار مقارنةً بفصل الشتاء. وخلال هذا العام، بدأت مخزونات الغاز الأوروبية موسم التعبئة بمستوى أقل مما كانت عليه في السنوات الماضية. علمًا بأنه في أبريل الماضي، أكدت الشبكة الأوروبية لمشغلي أنظمة نقل الغاز (ENTSOG) على "أهمية" تخزين الغاز في أوروبا "في أسرع وقت ممكن" ودعت إلى تسريع عمليات التخزين ابتداءً من فصل الربيع لضمان توفير الإمدادات خلال فترة الشتاء 2026-2027 مشددة على أن الصراع في الشرق الأوسط أدى إلى انخفاض توافر الغاز وقدرات إعادة تعبئة المخزونات. وبالرغم من ذلك، لا تزال احتياطيات الغاز الأوروبية للشتاء المقبل ممتلئة بنسبة 58% فقط، مقارنةً بنسبة 74% إلى 75% في أغسطس 2025.

وبعد مرور أكثر من أربع سنوات على أزمة الطاقة الناجمة عن الأزمة الروسية-الأوكرانية، تعود مسألة أمن إمدادات الغاز في أوروبا إلى الواجهة مع حالة عدم اليقين في ظل الأزمة في الشرق الأوسط والتي تسببت في تعطيل عملية تعبئة مخزونات الغاز الأوروبية، التي تراجعت إلى مستويات منخفضة، مما أدى إلى تجدد المخاوف بشأن الإمدادات والأسعار خلال فصل الشتاء.

ومع تزايد القلق خاصة مع اقتراب عودة الطقس البارد بعد أشهر قليلة، تجد أوروبا نفسها مرة أخرى في وضع صعب بسبب انخفاض مخزونات الغاز إلى مستويات غير مسبوقة، هذا ما يلوح في الأفق شبح "أزمة غاز جديدة".

وفي هذا المشهد الطاقي، تراقب أوروبا مستويات مخزوناتها من الغاز... ويبقى السؤال المطروح بحدة: **هل تتجه أوروبا نحو أزمة غاز ثانية – بعد تلك التي شهدتها عام 2022 – في غضون خمس سنوات؟**

REFERENCES

- CONSEIL EUROPÉEN (2022). Règlement (UE) 2022/1032 du Parlement Européen et du Conseil du 29 juin 2022 modifiant les regalements (UE) 2017/1938 et (CE) n° 715/2009 en ce qui concerne le stockage de gaz. *Journal officiel de l'Union européenne,* L 173/1, 30 juin 2022.
- COOK G. (2026). Bank of America raises natural gas forecast on supply concerns, Published 08/07/2026.
- ENERGY COMMUNITY (2026). Report 2026 Gas Storage, Vienna, May 2026.
- ENERGY NEWS (2026). Europe Monitors Gas Storage at 58% Ahead of Winter, August 11, 2026. https://energynews.pro/en/europe-monitors-gas-storage-at-58-ahead-of-winter
- MEES (2026). Global LNG Market Expectations Swing from Glut to Shortage, Weekly Energy, Economic & Geopolitical Outlook, Vol. 69, No. 12, 20 March 2026.
- MEES (2026). Costs Mount For Qatar As LNG Export Crisis Enters Sixth Month, Weekly Energy, Economic & Geopolitical Outlook, Vol. 69, No. 32, 7 August 2026.
- MUNSTER B. & LEHNE J. (2026). Germany's gas gamble puts Europe's winter at risk, Energywire, E&E News, 08/10/2026, www.eenews.net/articles/germanys-gas-gamble-puts-europes-winter-at-risk/